***Dirasat*: Human and Social Sciences, Volume 52, No. 4, 2025, 4798**

Deanship of Scientific Research

The Effect of the Russian-Ukrainian War on the Structure of the International System

***Ahmad Abdul Rahman M. Almubaideen*[1*], *Omar Yaseen Khudairat*[2]**

[1] Researcher in political, economic and security sciences, Prince Al Hussein Bin Abdullah II School of International Studies, The University of Jordan.

[2]Al-Huson University College, Al-Balqa Applied University, Jordan

Received: 7/5/2023
Revised: 10/9/2023
Accepted: 27/5/2024
Published online: 10/3/2025

[*] *Corresponding author:*
mub94ss@gmail.com

Citation: Almubaideen, A. A. R. M., & Khudairat, O. Y. (2025). The Effect of the Russian-Ukrainian War on the Structure of the International System. *Dirasat: Human and Social Sciences*, *52*(4), 4798. https://doi.org/10.35516/hum.v52i4.4798

© 2025 DSR Publishers/ The University of Jordan.

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Abstract

Objectives: This study aims to examine the Russian-Ukrainian war and its regional and international repercussions. It also highlights the most important international positions on the Russian-Ukrainian war and underlines the effect of the conflict on the nature and limits of structural change in the international system.

Methods: To achieve its objectives, the study employs three distinct methodologies: the historical approach, the descriptive analytical approach, and the decision-making strategy.

Results: The study's findings show that the Russian-Ukrainian war brought about fundamental changes in the international security environment. In response to non-traditional security threats and in pursuit of comprehensive security measures, it reasserted the prominence of traditional military warfare and military security concerns. Moreover, the Russian-Ukrainian war underscored the limitations of the UN Security Council in preventing conflicts and wars between superpowers, particularly its permanent members. The study also shows how the Russian-Ukrainian war indicated the possibility and likelihood of using weapons of mass destruction, especially when the survival of a nuclear-armed state is at stake, thus bringing back concerns about nuclear conflicts.

Conclusions: The study concludes that the war's effect on the structure of the international system primarily depends on its outcomes, which could result in a dramatic shift from the current international system toward either a multilateral international system or a more hegemonic and unilateral Western system led by the United States of America.

Keywords: Russia, Ukraine, the Russian-Ukrainian war, international system's structure.

الحرب الروسية- الأوكرانية ومدى التغيير في شكل النظام الدولي

***أحمد عبد الرحمن محمد المبيضين*[1*]، *عمر ياسين خضيرات*[2]**

[1] باحث في العلوم السياسية والاقتصادية والأمنية، كلية الأمير حسين بن عبد الله الثاني للدراسات الدولية، الجامعة الاردنية.

[2] كلية الحصن الجامعية ، جامعة البلقاء التطبيقية.

ملخّص

الأهداف: هدفت الدراسة إلى التعريف بماهية الحرب الروسية الأوكرانية وتداعياتها الإقليمية والدولية، وتبيان أهم المواقف الدولية من الحرب الروسية- الأوكرانية، وتبيان تأثير الحرب الروسية الأوكرانية على سمات وحدود التغير في شكل النظام الدولي.

المنهجية: استخدمت الدراسة المنهج التاريخي، والمنهج الوصفي التحليلي، ومنهج صنع القرار، لغايات الإجابة عن أسئلة الدراسة. الفرضية: افترضت الدراسة أن الحرب الروسية- الأوكرانية لها تداعيات على شكل النظام الدولي واحتمالات قيام نظام دولي جديد.

النتائج: بينت نتائج الدراسة أن الحرب الروسية الأوكرانية أحدثت تغييرات جوهرية في البيئة الأمنية الدولية: فقد أعادت نمط الحروب العسكرية التقليدية، ونمط الأمن العسكري إلى المشهد، والتي كانت أهميتها تعود لصالح التهديدات الأمنية غير التقليدية والأمن الشامل. كما كشفت الحرب الروسية الأوكرانية عن فشل مجلس الأمن الدولي في الحد من الأزمات والحروب بين القوى الكبرى، وخصوصا عندما تكون الدولة عضوا دائما في المجلس. كما أظهرت الدراسة عودة الصراع النووي إلى الواجهة، حيث أكدت الحرب الروسية الأوكرانية أن استخدام أسلحة الدمار الشامل تكون ممكنة ومحتملة الحدوث عندما يكون وجود الدولة التي تملك أسلحة نووية موضع تهديد.

الخلاصة: خلصت الدراسة إلى أن أثار هذه الحرب فيما يتعلق بشكل النظام الدولي، يعتمد بصورة رئيسية على نتائج هذه الحرب والتي قد تدفع تداعياتها إلى تغيير جذري في شكل النظام الدولي الراهن باتجاه نظام غربي بقيادة الولايات المتحدة الامريكية أكثر هيمنة وأحادية، أو باتجاه نظام دولي متعدد الأقطاب.

الكلمات الدالة: روسيا، أوكرانيا، الحرب الروسية الأوكرانية، شكل النظام الدولي.

المقدمة:

حدثت العديد من التغيرات الجيوسياسية والعسكرية في بنية وشكل النظام الدولي بعد تفكك الاتحاد السوفيتي في عام 1990، فقد هيمنت الولايات المتحدة على النظام الدولي، واختفى حلف وارسو عن الخريطة العالمية، مما حدا بحلف الناتو التمدد باتجاه شرق أوروبا. وخلال الفترة الممتدة من عام 1990-2022، استطاع الحلف ضم (14) دولة أوروبية إليه باستثناء بيلاروسيا وأوكرانيا التي اعتبرت روسيا أن انضمام هاتين الدولتين إلى حلف الناتو يعني حصارها داخل حدودها، ولمواجهة ذلك التمدد احتلت روسيا أجزاء من جورجيا عام 2008، واحتلت جزيرة القرم الأوكرانية عام 2014. لكن إصرار حلف الناتو على ضم أوكرانيا للحلف، وبموافقة من الحكومة الأوكرانية، دفع روسيا إلى حشد قواتها على الحدود مع أوكرانيا، وتوجيه رسالة واضحة إلى الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بأنها ستقوم باحتلال أوكرانيا وإنشاء منطقة عازلة إذا لم تتراجع عن مساعي ضم أوكرانيا إلى الحلف (Troianovski, Sanger, 2022)، ثم تبعها الاعتراف باستقلال جمهوريتين انفصلتا عن أوكرانيا هما "لوغانسك"، و"دونيتسك". في العشرين من شباط 2022، وبعد أربع أيام فقط، قامت القوات المسلحة الروسية بغزو عسكري شامل للأراضي الأوكرانية، في مواجهة ما أسماه النظام الروسي، حرب الإبادة التي يشنُّها النازيون الجدد في أوكرانيا، ضد الأقليات من أصل روسي.

تركت الحرب آثاراً مدمرة على الاقتصاد الروسي والاقتصاد الأوروبي والعالمي، فمن ناحية روسيا، قامت الولايات المتحدة والدول الغربية بفرض عقوبات شاملة عليها شملت كافة القطاعات الاقتصادية والعسكرية والسياسية مما أدى لعزلها عن النظام الاقتصادي العالمي، فيما تعرض أمن الطاقة والأمن الغذائي في الدول الأوروبية للتهديد، حيث قامت روسيا بقطع إمدادات النفط والغاز عن معظم الدول الأوروبية التي تعتمد عليه بنسبة (40%)، كما توقفت سلاسل الإمداد الغذائي العالمي من الحبوب والزيوت التي تستحوذ روسيا وأوكرانيا منها على ما يعادل ربع الإنتاج العالمي. فيما أعادت الحرب الروسية الأوكرانية عسكرة دول أوروبا، وغيّرت جذريا في استراتيجياتها الأمنية.

مشكلة الدراسة:

جاءت الحرب الروسية- الأوكرانية في ظل سعي الولايات المتحدة والدول الغربية على حصار روسيا ضمن إستراتيجية الناتو في التوسع شرق أوروبا، ووقف التمدد الصيني الذي بات يمثِّل مركز الاهتمام الاستراتيجي للولايات المتحدة وحلفائها الغربيين. وتبرز مشكلة الدراسة حول دور الحرب الروسية الأوكرانية في إحداث التغير في شكل النظام الدولي، ومحاولة روسيا والصين إعادة تشكيل نظام عالمي جديد تصبح فيه هاتان الدولتان من الفاعلين الرئيسيين.

أسئلة الدراسة: تحاول الدراسة الإجابة عن الأسئلة التالية:

- التعريف بماهية الحرب الروسية – الأوكرانية.
- ما هي أهم التداعيات الإقليمية والدولية للحرب الروسية –الأوكرانية.
- مدى تاثير الحرب الروسية - الأوكرانية على بنية وشكل النظام الدولي.

فرضية الدراسة:

تفترض الدراسة أن الحرب الروسية- الأوكرانية لها تداعيات على شكل النظام الدولي واحتمالات تغيير سمات النظام الدولي الحالي.

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية :

- التعريف بماهية الحرب الروسية الأوكرانية وبتداعياتها الإقليمية والدولية.
- تبيان أهم المواقف الدولية من الحرب الروسية- الأوكرانية.
- تبيان تأثير الحرب الروسية الأوكرانية على بنية وشكل النظام الدولي.

أهمية الدراسة:

أولاً: الأهمية العلمية: تكمن أهمية الدراسة في تبيان ما يسمى بالمعضلة الأمنية في النظرية الواقعية باعتبارها السبب الرئيسي وراء نشوء الحرب الروسية- الأوكرانية، ودور القوى الكبرى المتدخلة في الحرب (الولايات المتحدة والدول الغربية). فضلا عما قد تضيفه من مساهمة علمية في مجال دراسة العلاقات الدولية وبيان مستوى تأثير الحرب الروسية- الأوكرانية وانعكاسها على بنية وهيكل النظام الدولي.

ثانياً: الأهمية العملية: تكمن الأهمية العملية للدراسة الحالية للباحثين والدارسين، وإثراء المكتبات حول هذا الموضوع الذي يقع على جانب كبير من الأهمية لما تكتسبه الحروب والصراعات من تأثير مهم على بنية وهيكل النظام الدولي وشكل العلاقات الدولية.

حدود الدراسة المكانية والزمانية:

الحدود المكانية: تتناول الدراسة دولة روسيا الاتحادية وجمهورية أوكرانيا

الحدود الزمانية: تتناول الدراسة بداية عام (2022) وهو العام الذي بدأت فيه روسيا بشن حرب عسكرية على أوكرانيا، وهي الحرب التي ما زالت مشتعلة حتى كتابة هذه الدراسة.

منهجية الدراسة:

استخدمت الدراسة المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي ومنهج صنع القرار لغايات الإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار الفرضية لتحقيق أهداف الدراسة على النحو الآتي:

المنهج التاريخي: يعد المنهج التاريخي من أهم المناهج التقليدية في دراسة العلاقات الدولية، ويعتمد المنهج على المعلومات والأدلة التاريخية، وتستفيد هذه الدراسة من المنهج في فهم دور ومكانة أوكرانيا في النظام الدولي، وما هي الجذور التاريخية للصراع الأوروبي الروسي حول أوكرانيا ومحاولة الهيمنة عليها.

منهج صنع القرار: يقوم على تحليل أية عوامل أو مؤثرات تحيط بصانعي القرار خاصة في السياسة الخارجية كون صنع القرار يعتبر عملية تفاعلية بين الأطراف المشاركة فيه من مؤسسات رسمية أو مؤسسات غير رسمية لإقرار السياسة العامة، لذلك فإنه لابد من توضيح المراحل التي يمر بها صنع القرار والعوامل التي تؤثر فيه، وبيان الدوافع من أجل صنع القرار، ويشير منهج صنع القرار إلى عملية التفاعل بين كافة المشاركين بصفة رسمية وغير رسمية، في تقرير السياسيات العامة، فإعداد القرارات هو بمثابة جزء رئيسي من سلوك المؤسسات السياسية، هذه المؤسسات تختار أحد التصورات البديلة لحل المشكلات المثارة على أساس تقييم منها بما يتضمنه ذلك من مناقشة ومفاضلة (Richard, Snyder, 1983)، وسيتم استخدام هذا المنهج في تحليل عملية صنع القرار في السياسية الروسية.

المنهج الوصفي التحليلي: يمتاز المنهج الوصفي بأنه منهج، يصف ويحلل الظاهرة المدروسة وصفاً دقيقاً. ويستفاد من المنهج في هذه الدراسة، في تحليل ووصف طبيعة الصراع الأوكراني- الروسي، وتبيان دلالات ذلك الصراع في التأثير على بنية وهيكل النظام الدولي.

الدراسات السابقة:

يعد موضوع الحرب الروسية- الأوكرانية ومستقبل النظام الدولي من المواضيع الحديثة كونه يتناول قضية حديثة ما زالت آثارها قائمة حتى بعد الانتهاء من إعداد هذه الدراسة، فقلّة من الدراسات التي تم الاطلاع عليها تناولت الموضوع الحالي فنعرض منها ما يلي:

1. **الدراسات العربية:**

دراسة عبد الشافي (2022) بعنوان: الأزمة الأوكرانية وبنية النسق الدولي، هدفت إلى الكشف عن الأزمة الأوكرانية وعن حدود وطبيعة الدور الذي يمكن أن تقوم به الأطراف الأساسية في النظام الحالي، مثل روسيا الاتحادية التي حركت الأحداث وكانت المبادر بالفعل في الكثير من تحولاتها، سواء في مرحلة ما قبل الحرب أو أثناء الحرب، وخلصت الدراسة إلى بروز دور الولايات المتحدة الأميركية وحلفائها؛ حيث وجدت في الحرب تهديدًا كبيرًا للكثير من قيمها ومبادئها ونموذجها الحضاري، بل وفي مرحلة من مراحل الحرب، وجدت فيها تهديدًا حقيقيًّا لوجود العديد من الدول والأطراف في المعسكر الغربي، وفي مقدمتها دول أوروبا الشرقية سواء التي انضمت إلى الاتحاد الأوروبي أو إلى حلف الناتو بعد تفكك وانهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991.

دراسة الشيشي (2022) بعنوان: أثر الحرب الروسية الأوكرانية على مستقبل الأمن الأوروبي، هدفت الدراسة إلى بيان أن النظام الأوروبي لم يعرف الاستقرار الأمني والسياسي، بل وحتى الاقتصادي على مدار قرون وفترات متباينة، ومع ذلك، فإنه في حال فشل الأطراف في الوصول لتسوية سلمية وتقديم تنازلات، وفي حال استمرار تراجع مُشاركة الولايات المتحدة المباشرة في القضايا الأوروبية، فإن الدول الأوروبية في أشد الحاجة إلى التعامل مع عبئها الأمني، وعلاوةً على ذلك، فمن المقرر أن تعيد الحرب في أوكرانيا صياغة المنطق الأساسي للأمن الأوروبي، وسوف تبشر بعصر من الأعمال العدائية المتزايدة بين القوى العظمى المتنافسة، وخلصت الدراسة إلى أن مصلحة الدول الأوروبية العمل على إعادة تقييم المبادئ الأساسية للأمن الأوروبي.

دراسة الخياط (2022) بعنوان: الحرب الروسية الأوكرانية وملامح ظهور نظام دولي جديد في ضوء النهوض الاقتصادي للصين، هدفت الدراسة إلى بيان أن التحولات التي حصلت في شرق ووسط أوروبا في نهاية عقد الثمانينيات من القرن العشرين, قد أدت إلى تهاوي الأنظمة في عدد من دول هذه المنطقة, كما انهار حلف (وارسو) وتفكك الاتحاد السوفييتي في شهر كانون الأول من عام 1991 وقد عُدّ ذلك مؤشراً على نهاية نظام دولي، وخلصت الدراسة

إلى أن نظام القطبية الثنائية الذي تشكّل في أعقاب الحرب العالمية الثانية وتم القضاء عليه وظهر نظام عالمي جديد يتسم بقطبية أحادية.

دراسة حسن (2021) بعنوان: الصراعات الطاقوية في ظل الأزمات الإقليمية (دراسة في الأزمة السورية والأوكرانية و أثرها على بنية النظام الدولي). هدفت الدراسة إلى بيان الصراعات الطاقوية حيث تلعب دوراً مهماً وحيوياً في النظام السياسي الدولي، وبهذا احتلت مصادر الطاقة دوراً مهماً في الصراعات الطاقوية في المجتمعات المتقدمة ليس لكونها أساس الحياة الاقتصادية، وبهذا فإن انهيار الاتحاد السوفيتي شكل بداية لمرحلة جديدة في النظام الدولي الجديد مما أفضى إلى تحولات في مصادر القوة للدول كوسيلة للتأثير في الساحة الدولية، وخلصت الدراسة إلى أن الصراعات الطاقوية بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا انعكست على الأزمتين الأوكرانية والسورية بعد 2011 وذلك لتمتع الدولتين بمميزات جغرافية مهمة في السياسة الدولية باعتبار أن سورية تمثل بوابة للشرق الأوسط، أما أوكرانيا تمثل بوابة أوروبا الشرقية للدول الكبرى.

دراسة مصطفى (2021) بعنوان: النظام الدولي بعد جائحة كورونا: قراءة تحليلية نقدية للسيناريوهات المحتملة، هدفت الدراسة إلى تبيان تداعيات جائحة كورونا على النظام الدولي، باعتبارها تشكل تهديداً مباشراً على الأمن الإنساني، حيث أشارت إلى وجود فجوة كبيرة في المنظومات الصحية العالمية، وعدم جاهزية أغلبية دول العالم لمثل هذه الأوبئة التي تصيب البشرية، كما خلصت جائحة كورونا لضرورة إعادة النظر في النظام الدولي الحالي، وبناء نظام دولي جديد يحوي أطرافاً جديدةً بإمكانها إعطاء نفس جديد للتفاعلات الدولية، مما يفتح الأبواب على مصراعيه لكل من الصين ودول البريكس والإتحاد الأوروبي للتأثير في صياغة قواعد النظام الدولي الجديد الذي من شانه إنتاج توازن في العلاقات الدولية.

دراسة سورنسن (2020) بعنوان: إعادة النظر في النظام الدولي الجديد، بينت الدراسة أنه مع انتهاء الحرب الباردة انتهى النظام الدولي ثنائي القطب الذي ساد لعقود، لندخل في نظام دولي آخر، حتى اليوم لم تتحدد طبيعته ومستقبله بشكل واضح، ورغم الشعور الغامر الذي ساد لفترة طويلة بعد انهيار منظومة الدول الشيوعية وعلى رأسها الاتحاد السوفييتي، بما اعتبر انتصاراً لليبرالية السياسية والاقتصادية، فإن رؤية أخرى لتطورات الأحداث قرأت الواقع بتشكك أكبر وتوقعت انفجاراً للعداء بين الأصدقاء القدامى بعد غياب العدو المشترك.

2. الدراسات الأجنبية:

دراسة أصفهاني، فرهمند (Isfahani , Farahmand, 2022) بعنوان:

Russia-Ukraine War and the Future of International Order

الحرب الروسية الأوكرانية ومستقبل النظام الدولي، هدفت الدراسة إلى بيان أن الحرب في أوكرانيا هي مصدر قلق لأوروبا، إلا أنها في الواقع منافسة بين القوى العظمى بين القوى العالمية الكبرى وهو مظهر من مظاهر التراجع المتوقع للهيمنة الأمريكية والتحدي العلني للسلام الأمريكي، وتم تطبيق منهجية البحث المستقبلي وتقنيات تخطيط السيناريو لتحليل الحرب بين روسيا وأوكرانيا، وخلصت الدراسة إلى أنه يمكن أن يكون لموقف وسلوك وأداء الجهات الفاعلة المشاركة في الحرب عواقب حاسمة على مستقبل السياسة العالمية، وأن الحرب في أوكرانيا نقطة تحول تؤثر على النظام الدولي مما سيدخل النظام الدولي حقبة جديدة.

دراسة كامر (Kammer, 2022) بعنوان:

How War in Ukraine Is Reverberating Across World's Regions

كيف يتردد صدى الحرب في أوكرانيا عبر مناطق العالم، هدفت الدراسة إلى بيان أن الصراع الروسي- الأوكراني هو ضربة كبيرة للاقتصاد العالمي من شأنها أن تضر بالنمو وترفع الأسعار إلى جانب المعاناة والأزمة الإنسانية الناجمة عنه، سيشعر الاقتصاد العالمي بأكمله بآثار تباطؤ النمو وتضخم أسرع، وسوف تتدفق التأثيرات من خلال ارتفاع أسعار السلع الأساسية مثل الغذاء والطاقة إلى زيادة التضخم، مما يؤدي بدوره إلى تآكل قيمة الدخل والتأثير على الطلب، كما سيؤثر انخفاض الثقة في الأعمال وزيادة عدم اليقين لدى المستثمرين على أسعار الأصول، مما يؤدي إلى تشديد الأوضاع المالية وربما تحفيز تدفقات رأس المال الخارجة من الأسواق الناشئة، وخلصت الدراسة إلى أن روسيا وأوكرانيا تعتبران منتجين رئيسيين للسلع الأساسية، مما تسبب في ارتفاع الأسعار العالمية، خاصة بالنسبة للنفط والغاز الطبيعي، وقفزت تكاليف الغذاء مع ارتفاع أسعار القمح.

دراسة بروكوبينكو (Prokopenko, 2022) بعنوان:

Russia's War in Ukraine and the Future of Global Security

حرب روسيا في أوكرانيا ومستقبل الأمن العالمي، هدفت الدراسة إلى بيان ادعاءات الرئيس الروسي فلاديمير بوتين منذ عام 1991 بأن أوكرانيا تسعى جاهدة من أجل التحرير السياسي والاقتصادي عن روسيا، فمنذ ثورة ميدان الكرامة في عام 2014 تمكنت أوكرانيا من تحقيق تقدم ديمقراطي أكثر من غالبية الدول السوفييتية السابقة الأخرى، بينما كانت تحارب العدوان الروسي في دونباس، وأنشأت أوكرانيا مؤسسات شفافة لمكافحة الفساد، وسلطة لا مركزية للدولة، وتحرير الأعمال التجارية، وتحسين حوكمة الشركات المملوكة للدولة، وتنظيف نظامها المصرفي، وحققت نمواً اقتصادياً مطرداً، وعززت بشكل كبير كفاءتها في استخدام الطاقة واستقلاليتها، فضلاً عن إحراز تقدم ملموس في تطلعاتها للانضمام إلى كل من الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي، وكلاهما ينص عليهما الدستور الأوكراني ويدعمها (86%) و(76%) من الأوكرانيين على التوالي، وخلصت الدراسة إلى أن العدوان

الروسي على أوكرانيا بدعم من نصف المجتمع الروسي يبطل هذا التقدم، ومن المحتمل أن يعيد أوكرانيا عقوداً إلى الوراء اقتصادياً ويؤخر قدرتها على مواجهة التحديات الوشيكة المشتركة للديمقراطيات.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

إن ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة أنها تحاول الربط بين الحرب الروسية الأوكرانية وتبعاتها الإقليمية والدولية، والتأثير في بنية وشكل النظام الدولي الذي يشير إلى العلاقات المنتظمة التي تربط الدول بعضها ببعض والتي تقوم على الاعتماد المتبادل ضمن إطار سياسي واقتصادي واستراتيجي، وتعبر عن واقع فرض نفسه بفعل شروط تاريخية وعلمية وعقائدية واقتصادية، وتأخذ هذه العلاقة شكل التعاون والتفاهم والسلام، أو طابع الصراع والحروب والتنافس والمواجهة، حيث لا يشترط لإطلاق هذه الصفة على نظام ما أن يكون متصفاً بصفات الشرعية والعدالة أو الديمقراطية، فالحديث عن النظام شيء والحديث عن هذه المبادئ شيء آخر.

المحور الاول: الأهمية الإستراتيجية لأوكرانيا وأسباب الحرب الروسية- الأوكرانية:

1. الأهمية الإستراتيجية لأوكرانيا:

ظلت أوكرانيا جزءاً من الاتحاد السوفيتي السابق حتى انهياره وتفككه عام1990، لتصبح دولة مستقلة في عام 1991 بعد استفتاء شعبي. ولقد تنافست كلٌّ من روسيا والغرب على السيطرة والهيمنة على أوكرانيا لأسباب جيوسياسية وجيو اقتصادية وأسباب ثقافية واجتماعية (Library of Congress Cataloging, 2017)، فمن الناحية الجيوسياسية تعتبر روسيا أوكرانيا الحديقة الخلفية لها وعمقها الاستراتيجي ومجالها الحيوي باعتبارها جزءًا من حزام الأمان الجغرافي لها والحاجز الطبيعي بين الغرب وروسيا، بالإضافة إلى أنها أقرب الطرق من روسيا إلى البلقان والبحر الأبيض المتوسط التي تعد المياه الدافئة لأسطول البحر الأسود الروسي. ومن الناحية العسكرية تعتبر روسيا أوكرانيا بلدا عازلا بينها وبين دول حلف الناتو. أما من الناحية الجيواقتصادية فهي تمتلك أهمية اقتصادية لدى روسيا باعتبارها معبرًا لنصف صادرات الغاز الروسي إلى أوروبا، وهو ما يدعم الاقتصاد الروسي ويقصر المسافات وتكاليف النقل، كما تعد أوكرانيا كذلك أكبر مستهلك للطاقة والوقود النووي الروسي (الكوخي، 2015: 78)، لذلك جعلت روسيا في مقدمة سياستها الخارجية السيطرة على أوكرانيا (Golani, 2011) .

ومن الناحية الثقافية والاجتماعية، فيمتاز المجتمع الأوكراني بالتعدد والانقسام الاثني والعرقي واللغوي، حيث تنقسم عرقيا إلى قسمين، القسم الشرقي الذي يتحدث اللغة الروسية ويدين بالانتماء للهوية الروسية وللكنيسة الأرثوذكسية، ويعتبر سكان شرق أوكرانيا أن روسيا هي بلدهم الأم.أما القسم الغربي فيتكلم اللغة الأوكرانية، ويرى أنه جزء لا يتجزأ من القارة الأوروبية، ويدعو للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، ويدين للكنيسة الكاثوليكية الغربية. هذا الانقسام المجتمعي أدى إلى ظهور انقسام سياسي بين الجزء الشرقي الذي يميل إلى روسيا، والقسم الغربي الذي يميل إلى أوروبا الغربية.

وتعتبر الدول الأوروبية والولايات المتحدة أن أوكرانيا هي الدولة التي من خلالها يمكن نقل النموذج الغربي إلى روسيا ومن ورائها القوقاز وآسيا الوسطى. ومن أجل التمهيد الفعلي للسيطرة على مقدراتها الاقتصادية التي تحويها أراضي ما يعرف في الغرب بأوراسيا الأطلسية، حيث تتوفر مناطق آسيا الوسطى وحدها على أكثر من 34 %من احتياطي الطاقة العالمية، كما تهدف دول أوروبا إلى محاولة إبعاد النفوذ الروسي عن أوكرانيا عبر استقطابها في مشاريع اقتصادية وأمنية مختلفة لضمان عدم تمكن روسيا من استعادة نفوذها في المنطقة أو إقامة أي تكتلات تضم من خلالها الدول التي كانت في السابق جزءا من الاتحاد السوفيتي (Wilson, 2009).

وتعتبر دول أوروبا الغربية أن أوكرانيا هي مفتاح السيطرة على طريق الحرير الصيني الذي يمر بالأراضي الواقعة ما بين أوروبا الغربية وأوروبا الشرقية مرورا بالقوقاز وآسيا الوسطى وصولا إلى الهند والصين، ومنافذها البحرية (Ocampo,2022). وكذلك يعد استقرار أوكرانيا مهما جدا لأمن إمدادات الطاقة لأوروبا ما دفعها للقيام بمباحثات للاتفاق حول شراكة دائمة ومتواصلة مع أوكرانيا (نافع، 2014).

وقد انعكس هذا التنافس الغربي –الروسي على التيارات والحياة السياسية في أوكرانيا، التي انقسمت بشدة بين التيارات السياسية الموالية لروسيا، والتيارات السياسة الموالية للغرب والولايات المتحدة. وهذا الانقسام مهد لرفض الانتخابات التي أسفرت عن فوز الرئيس الأوكراني الموالي لروسيا، وقيامه برفض وثيقة الانضمام لدول الاتحاد الأوروبي عام 2004، وتوطيد العلاقات السياسية والثقافية مع روسيا حيث سن البرلمان الأوكراني قانونا أعطى للغة الروسية وضعًا رسميًا (Waxman, 2022). مما نتج عنه قيام الفوضى والاضطرابات المدعومة من الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي (Cordesman, 2014)، وحدوث انقسامات داخلية عميقة، حيث دعم السكان القوميون الناطقون بالأوكرانية في الأجزاء الغربية الاندماج مع دول الاتحاد الأوروبي، بينما فضل المجتمع الناطق بالروسية في الشرق إقامة علاقات أوثق مع روسيا، وهذا بالطبع كان ينعكس في الثورات المتتالية (البرتقالية 2004 والحرية والكرامة 2014) وفي نتائج الانتخابات 2004، 2010.

وقد أدى التخوف الروسي من تنامي النفوذ الأمريكي والغربي في أوكرانيا، وسعيها للانضمام إلى حلف الناتو، إلى قيامها بغزو شبه جزيرة القرم[1]، التي

[1] تكتسب شبه جزيرة القرم أهميتها الإستراتيجية من تموضعها في البحر الأسود على مقربة من مضيقي البوسفور والدردنيل اللذين يربطانه بالبحر الأبيض المتوسط من جهة

كانت جزءًا من أوكرانيا وتضمها إليها عام02014 (أمين، 2014) وتنبع أهمية جزيرة القرم، من أن السيطرة عليها تعني التحكم في البحر الأسود والمناطق المطلة عليه.وجاء اتفاق "وينسك 1 "عام 2014، تحت إشراف منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ليمنحا الحكم الذاتي للأقاليم الأوكرانية ذات الغالبية الروسية (راشد، 2014).

2. أسباب الحرب الروسية- الأوكرانية:

بعد تفكك الاتحاد السوفييتي عام 1990 حافظت أوكرانيا وروسيا على علاقات رسمية وثيقة، نتج عنها إزالة وتفكيك الأسلحة النووية السوفييتية السابقة التي كانت متواجدة على أراضيها، وموافقتها على الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية كدولة غير حائزة للأسلحة النووية عام 1994 وجاءت وثيقة "بودابست" بشأن الضمانات الأمنية عام 1999 التي وافقت عليها كلٌّ من روسيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، لتؤكد على الحق الطبيعي لأوكرانيا في الحفاظ على استقلالها السياسي، وأن تكون حرة في اختيار أو تغيير ترتيباتها الأمنية، بما في ذلك معاهدات التحالف. لكن انضمام العديد من دول الكتلة الشرقية السابقة إلى حلف الناتو، مثل تهديدا لروسيا، ووصف القادة الروس هذا التوسع، بأنه انتهاك للضمانات غير الرسمية للقوى الغربية بأن الناتو لن يتوسع شرقاً (Annyssa, 2016: 302).

وقد توترت العلاقات الروسية-الأوكرانية عام 2008 في أعقاب ما سمي بثورة الكرامة الأوكرانية، التي أنهت حكم الرئيس الأوكراني الموالي لروسيا "فيكتور يانوكوفيتش" (McDermott, 2016: 101)، واعتبرت روسيا الثورة على لسان الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" محاولة من قبل الولايات المتحدة والدول الأوروبية لزعزعة استقرار الدول المجاورة لها، وتقويض الأمن القومي الروسي ومحاولة نقل تلك الثورات إلى داخل روسيا (Feffer, 2014). واقتصر التدخل الروسي في هذه المرحلة على الإعراب عن الدعم للمظاهرات (Cathcart, 2014). ثم تطور الموقف الروسي إلى دعم الانفصاليين الأوكرانيين في إقليمي "دونيتسك" و"لوهانسك"، وأعطى الرئيس الروسي "بوتين" الشرعية للانفصاليين عندما وصف إقليم "دونباس" بأنه جزء من "روسيا الجديدة" (Indra, Daniel, 2015: 87). لتتحول المظاهرات في إقليم "دونباس" ذي الأغلبية من الأصول الروسية، إلى حرب بين القوات المسلحة الأوكرانية والانفصاليين المدعومين من روسيا (Sindelar, 2014).

وقد دعمت الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية القوميين المتطرفين في أوكرانيا، بهدف إقامة حكومة أوكرانية موالية للغرب والولايات المتحدة، ولتحقيق أهدافها الإستراتيجية وهي، ربط أوكرانيا بحلف الناتو، بهدف إقامة القواعد العسكرية في بولندا والتشيك على حدود روسيا، بالإضافة إلى تقليص النفوذ العسكري والسياسي لروسيا الاتحادية في أوكرانيا. فيما عمدت روسيا إلى استثمار فرصة الاضطرابات التي تعيشها أوكرانيا، وقامت بالتدخل العسكري في شبه جزيرة القرم والسيطرة على معظم المواقع الإستراتيجية والبنية التحتية، بحجة الدفاع عن مواطنها ذوي الأصول الروسية (الحمراني، 2018).

أدى احتلال روسيا لجزيرة القرم وضمها إلى معاقبة روسيا وفرض عقوبات عليها من قبل دول الاتحاد الأوروبي، كما سمح الحلف بمناقشة طلب انضمام جورجيا وأوكرانيا إليه، لكن الانقسام الأوروبي حيال عضوية أوكرانيا بهدف عدم إغضاب روسيا أجل قبولها، وأصدر حلف الناتو بيانًا وافق فيه على أن "هذه الدول ستصبح أعضاء في الناتو" (Leung, 2009). وجاءت اتفاقية "مينسك2" عام 2015 لتمنح المناطق الأوكرانية ذات الغالبية الروسية حكماً ذاتياً (Isachenkov, 2022).

في أوائل عام 2022، اتهم حلف الناتو روسيا بالتخطيط لغزو أوكرانيا، وانتقد الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" توسيع الناتو ووصفه بأنه تهديد لروسيا، وطالب بمنع أوكرانيا من الانضمام إلى الحلف، وشكك في حق أوكرانيا في الوجود، وصرح أن أوكرانيا أسسها "فلاديمير لينين"، كما اعترفت روسيا رسمياً بالدولتين الانفصاليتين في إقليمي "دونباس ولوغانسك" (Taylor, 2022).

وافق المجلس التشريعي الروسي في 1 آذار عام 2022 على استخدام القوات المسلحة في الحرب الأوكرانية، مما أدى إلى تدفق القوات الروسية والمعدات العسكرية إلى شبه الجزيرة، وتم محاصرة جميع القواعد والمنشآت العسكرية الأوكرانية، بما في ذلك القاعدة البحرية الجنوبية، وبعد أن ضمت روسيا شبه الجزيرة رسميًا لها في 18 آذار عام 2022، اقتحمت القوات الروسية القواعد العسكرية والسفن الأوكرانية، وأمرت أوكرانيا القوات بالانسحاب وغادرت جميع القوات الأوكرانية شبه الجزيرة في 30 آذار من عام 2022 (Billy, 2022).

طلبت أوكرانيا عقد اجتماع عاجل لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وبعد نصف ساعة من الاجتماع الطارئ، أعلن الرئيس الروسي "بوتين عن " بدء عملية عسكرية خاصة، من أجل نزع سلاح أوكرانيا، (Litvinova, 2022).

المحور الثاني: التداعيات الإقليمية والدولية:

أدت الحرب الروسية الأوكرانية إلى العديد من التداعيات التي كان من أهمها:

والقوقاز من جهة أخرى.

أولا: العزلة الدولية الروسية: فرض الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة عقوبات اقتصادية وسياسية واسعة النطاق، إذ استهدفت شخصيات ومصارف وأعمالاً تجارية وتبادلات نقدية وحوالات مصرفية وصادرات وواردات على روسيا بعد غزوها لأوكرانيا، واشتملت العقوبات على كل شيء يمكن أن يساهم في دعم الاقتصاد الحربي الروسي، حيث تم وقف خط أنابيب نورد ستريم (2). وتم عزل روسيا عن نظام سويفت المالي العالمي، كما مُنع البنك المركزي الروسي من الوصول إلى ما يزيد عن (400) مليار من احتياطي النقد الأجنبي المودع في الخارج (Tsygankov, 2022).

وفرض الاتحاد الأوروبي عقوبات على السياسيين الروس، وصفها "سيرغي أليكساشينكو"، (المعاون السابق لوزير الاقتصاد الروسي)، بأنها: "قنبلة نووية اقتصادية النوع تُسقط على روسيا"، وأكد وزير الاقتصاد الفرنسي "برونو لو ماير" أن العدد الإجمالي للأصول الروسية التي جُمدت عبر العقوبات بلغت تريليون دولار. وفي الوقت الذي أيدت فيه العديد من الدول العقوبات على روسيا، عارضت كلٌّ من الصين وصربيا والمكسيك والبرازيل وجنوب أفريقيا تلك العقوبات (Wilp and Brockhoff, 2022).

ثانيا: تهديد الأمن الأوروبي:

تعد الحرب الروسية الأوكرانية أول حرب برية كبرى في أوروبا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، فهي حرب معقدة، تتداخل فيها قضايا الحدود والهوية والتاريخ، مما أدخل أوروبا في نمط الصراعات الاجتماعية الممتدة، التي تتداخل أبعادها السياسية والاقتصادية وهي في جوهرها مواجهة بين روسيا من جهة والاتحاد الأوروبي، وحلف الناتو بقيادة الولايات المتحدة من جانب آخر (هلال، 2022).

من جانب آخر نجد أن الدول الأوروبية تنظر إلى "التهديد" الروسي لألمن الأوروبي، سواء عبر ضم روسيا لشبه جزيرة القرم في مارس 2014 (بيزارد ورادين، 2017) أو عبر غزوها لأوكرانيا على أنه تهديد أوروبي جاء من داخل القارة الأوروبية، وليس من خارجها، وهو ما يستدعي التعامل معه بطريقه مختلفة عما لو كان تهديدا لها من خارجها.

وقد أدت الحرب الروسية الأوكرانية إلى عودة مفهوم الأمن التقليدي لدى دول الاتحاد الأوروبي المرتبط بالأمن العسكري وما يرتبط به من قضايا، فقد كان التصور السائد للأمن في أوروبا بعد نهاية الحرب الباردة أن القارة الأوروبية تجاوزت المرحلة التي سادت فيها قضايا الأمن بمفهومه العسكري (الضيق) بما يحمله من قضايا مثل توازن القوى، والصراع بين الدول، والتهديد النووي المتبادل، وصراع الأيديولوجيات ... وغيرها، وأنها استطاعت أن تضع أسسا راسخة لألمن بمفهومه الشامل (الواسع) فيما بينها، ولكن جاءت الحرب الروسية– الأوكرانية لتغير من طبيعة مفهوم وقضايا الأمن الشامل بمفهومه الواسع، وطبيعة قضاياه التي سادت أوروبا بعد الحرب الباردة، لتعود مرة أخرى إلى قضايا الأمن الأوروبي في حقبة الحرب الباردة.

فقد قررت الحكومة الألمانية استثمار بقيمة (100) مليار يورو في الدفاع، فالحرب كان لها تداعياتها المباشرة على بعث الحيوية واستعادة دور الحلف تحت المظلة الأمريكية، إذ توطدت العلاقات بين دوله لمواجهة تهديدات روسيا، وهو ما تجلى في قبول فنلندا والسويد كعضوين جديدين في الحلف بعد انتهاجهما لسياسة الحياد، فضلًا عن اتجاه الدول الأوروبية نحو رفع موازنتها العسكرية. فقد أعلنت ألمانيا زيادة الإنفاق العسكري بمبلغ 100 مليار يورو، ورفع ميزانية الدفاع السنوية إلى 2% من الناتج المحلي الإجمالي، (وهي النسبة المعتمدة كقاعدة للإنفاق العسكري في حلف الناتو)، وتحديث الجيش ومعداته بشكل كامل. كما اتجهت قوى آسيوية داعمة للمنظومة الغربية ومنها اليابان، لرفع مخصصات إنفاقها العسكري لـ74 مليار دولار وتبنيها لعقيدة دفاعية جديدة، التي اعتبرتها واشنطن تعكس التزام اليابان القوي بدعم النظام الدولي القائم على القواعد وإقامة منطقة المحيطين الهندي والهادي الحرة والمفتوحة .ويمكن اعتبار هذه الزيادة في الإنفاق بمثابة تراجعٍ لسنوات من الإنفاق الدفاعي المنخفض، والتي يمكن أن تغير التوازن العسكري الأوروبي بشكل كبير (المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات، 2022).

كما طالبت فنلندا والسويد بالانضمام إلى حلف الناتو وإنهاء حيادهما بإرسال مساعدات عسكرية إلى أوكرانيا، كما دعمت سويسرا وأيرلندا العقوبات التي تستهدف روسيا وتخلتا عن حيادهما.كما طالبت كوسوفو بإنشاء قاعدة عسكرية أمريكية دائمة والانضمام إلى عضوية الناتو، علاوة على ذلك، عمل الحلف بشكل كبير على تعزيز تواجده المتقدم في دول البلطيق (استونيا ولاتفيا)، وأنشأ قوة جديدة بقيادة فرنسية في رومانيا، فيما عززت روسيا من تواجدها في بيلاروسيا، وقامت بنشر قوات نووية فيها، وهو ما يمثل تهديداً لأوروبا فيما يتعلق بوضع الأسلحة النووية في القواعد الأمامية (المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات، 2022).

وتسبب الغزو الروسي لأوكرانيا في حدوث أزمة عالمية في إمدادات الغاز الطبيعي، نتيجة القرار الروسي بوقف تدفق الغاز للدول الأوروبية، التي تعتمد عليه بشكل رئيسي. ومن المعروف أن روسيا أكبر مصدر للغاز في العالم، حيث تمتلك أكبر احتياطي من الغاز الطبيعي، كما أنها من أكبر دول العالم المصدرة للنفط. وتعتمد أوروبا بشكل كبير على الغاز الروسي، حيث تعد ألمانيا وإيطاليا وتركيا أكبر المستوردين الأوروبيين للغاز الطبيعي الروسي، وتليهم بولندا وفرنسا وجمهورية التشيك والمجر والنمسا. كما تمتلك روسيا شبكة أنابيب عملاقة لنقل الغاز والنفط، لجمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق ولدول أوروبا الغربية والجنوبية، ويبلغ طولها (150000كم)، وتمر هذه الشبكة عبر بيلاروسيا وبولونيا، وعبر تركيا تحت البحر الأسود، بالإضافة إلى الأنبوب "نورد ستريم: NordStream" الذي يربط ألمانيا بروسيا عبر بحر البلطيق (فيصل، 2016: 121).

ثالثا: زيادة حدة الاستقطاب الدولي:

تمثلت السياسة الروسية الأمنية بعد انهيار الاتحاد السوفييتي بشأن حلف الناتو في ثالث دعائم رئيسية هي: أنه في أعقاب انهيار حلف وارسو لم تعد هناك حاجة حقيقية لنظيره حلف "الناتو"، وأن كل الأحلاف العسكرية لا بد أن تكون موجهة ضد خصم سياسي محتمل، لذلك فإن توسع الناتو بما يعنى تقويته، وتعزيز قدراته سوف يؤثر سلبا على الأمن الروسي، وأن توسع الناتو، وتعزيز قدراته سوف يزيد النزاعات والاتجاهات المتطرفة والراديكالية في السياسة الروسية.

وتعد الحرب الروسية الأوكرانية تحديا مباشرا للولايات المتحدة التي تجد نفسها في موقف ضعيف للانخراط في مواجهة عسكرية مع روسيا، فالحرب الحالية تؤكد أن روسيا والصين تستعدان لملء الفراغ الإستراتيجي الناجم عن تضاؤل الدور العالمي للولايات المتحدة، وغير ميزان القوى العالمي بعيدا عن الهيمنة الأمريكية العالمية (بوبوش، 2022: 22).

المحور الثالث: أثر الحرب الروسية الأوكرانية على بنية وشكل النظام الدولي.

أثر التدخل الروسي في أوكرانيا على خرائط التحالفات والسياسات الإقليمية والدولية، وعلى مستويات التنافس بين الدول في المحيطين الإقليمي والدولي وذلك على النحو التالي:

أولاً: نهاية عصر القطب الواحد: أدت الحرب الروسية الأوكرانية إلى انتقال النظام الدولي إلى عالم متعدد الأقطاب، بما يستتبعه ذلك الاعتراف بضرورة قبول الولايات المتحدة ترتيبات أمنية جديدة بعيدا عن الأحادية القطبية التي سادت منذ تسعينيات القرن الماضي وحتى العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين (Ocampo, 2022). وقد أكد البيان الختامي للقمة الروسية-الصينية بالصين عام 2022 دخولَ العلاقات الدولية حقبة جديدة، وأن هناك أقطابا دولية صاعدة تستطيع التأثير في مجريات الشؤون الدولية، وإحداث تحولات في صلب النظام الدولي ذاته وانتقاله لنظام دولي متعدد الأقطاب (Joint, 2022).

ومنذ بدء الحرب الروسية الأوكرانية، جدد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، دعوته لإرساء نظاما متعدد الأقطاب، ونبذه للسياسة الأمريكية التي وصفها بالأحادية القطبية، واعتبر أن من بين أهداف تلك العملية إنشاء نظام دولي متعدد الأقطاب. وتعهد وزير الخارجية الروسي "سيرجي لافروف" ونظيره الصيني "وانغ وين بين" بالتقدم نحو نظام عالمي جديد متعدد الأقطاب وعادل وديمقراطي، واعتبرت الدولتان الحرب بأنها "حرب بالوكالة" يستخدمها الغرب لتقييد نفوذ روسيا في أوروبا، ويتجلى ذلك من خلال إصرار كل من الولايات المتحدة الأمريكية وحلف شمال الأطلسي (الناتو)، على الدول تسليح أوكرانيا وتشجيعها بشكل فعال على تمديد حربها ضد روسيا، بغض النظر عن النتيجة المحتملة. وتنظر الصين وروسيا إلى أوكرانيا على أنها مثال رئيسي على التجاوزات الغربية، وظهور كتل مثل (QUAD) في كل من (الولايات المتحدة والمملكة المتحدة واليابان والهند) و(AUKUS) في كل من (أستراليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة) سيؤدي إلى زعزعة الجغرافيا السياسية.

كما طالب البيان الصادر عن القمة الصينية-الروسية في عام 2022 بمراجعة النظام الدولي الذي استقر منذ نهاية الحرب الباردة، والقائم على الولايات المتحدة الأمريكية والذي يستند على الأمن والسلام والتعاون، حيث اعتبر أن محاولات بعض الدول فرْض "معايير ديمقراطية" خاصة بها على بلدان أخرى يمثل إساءة للديمقراطية، ويشكل خطرًا ملموسًا على السلام والاستقرار العالمي والإقليمي، ويقوض النظام العالمي(طاهر، 2021).

وقد أدت الحرب الروسية الأوكرانية إلى ظهور تصورين للنظام العالمي الجديد هما:

التصور الأول: تربع الصين والولايات المتحدة على قمة النظام الدولي الجديد، وسيكون ذلك بمنزلة السمة المركزية للسياسة الدولية على مدار القرن القادم، فالتنافس الأمريكي –الصيني سيؤدي إلى خلق أنظمة سياسية تُهيمَن عليها الصين من جهة والولايات المتحدة من جهة أخرى، وستكون التحالفات العسكرية هي العنصر المركزي لهذين النظامين (Mearsheimer, 2019, 7).

ومن المرجح وفق هذا التصور بقاء المعاهدات والاتفاقيات الموجودة التي تتعامل مع مسألة الانتشار النووي في مكانها، لكن سيكون على الطرفين التفاوض على معاهدات جديدة تحد من ترسانتهما العسكرية، مثلما فعلت القوتان العظميان أثناء الحرب الباردة (Ocampo, 2022).

التصور الثاني: يقوم على بقاء التواصل الاقتصادي بين الصين والولايات المتحدة وحلفائهما، مع بقاء المنافسة الأمنية بينهما، والنتيجة النهائية أن التنافس بين النظامين المحدودين اللذين تقودهما الصين والولايات المتحدة، سوف يُورط كليهما في منافسة اقتصادية وعسكرية تامة، مثلما كانت الحال مع النظامين المحدودين اللذيْن هيمن عليهما الاتحاد **السوفيتي** والولايات المتحدة أثناء الحرب الباردة، ويكمن الاختلاف الكبير هنا في أن النظام الدولي سوف يكون منخرطاً بعمق في إدارة جوانب التنافس في الاقتصاد العالمي، وهو الأمر الذي لم يكن موجوداً أثناء الحرب الباردة (Mearsheimer, 2019: 51). ويمكن التدليل على ذلك من مطالب روسيا عام 2022 من الدول التي تستورد منها النفط والغاز الدفع بالروبل، والتعامل بنظام بديل لنظام سويفت المالي العالمي، والتي قبلتها بالفعل دول مثل سلوفاكيا وبلغاريا ومولدوفا، وهي معايير جديدة تهدد مرتكزات التجارة الدولية الموجودة مسبقاً (المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات، 2022).

لكن الهياكل البديلة التي تسعى إلى تنشيطها وتقويتها كل من روسيا والصين، ممثلة في التعامل بنظام بديل لتحويل الأموال بين البنوك بعيدًا عن نظام سويفت، وعقد صفقات تجارية بالعملات الوطنية، وتقوية أدوار منظمات إقليمية كالبريكس ومنظمة شنغهاي -حيث تلعب فيهما الصين وروسيا

دورا قياديًا- تظل بحاجة إلى المزيد من الوقت لكي تصبح بالفعل مؤسسات ذات طابع دولي عام، ينافس المؤسسات التي تدعم النفوذ الأمريكي دوليًا.

ويلاحظ أن كل هذه الهياكل والمؤسسات ذات طابع اقتصادي وتنسيقي في بعض القضايا السياسية المشتركة، ولم تتطور إلى مستوى بناء حلف عسكري / أمني ينافس حلف الناتو، الذي يتجه إلى مد نطاق عمله إلى المحيط الهادئ، تطبيقًا لإستراتيجية محاصرة الصين التي تعمل عليها الولايات المتحدة وعدد من حلفائها. ونظريًا فمن المحتمل أن تسعى كل من روسيا والصين بمشاركة دول أخرى، وفي مقدمتها كوريا الشمالية، لبناء منظومة عسكرية / أمنية صلبة، وتستقطب عضوية دول أخرى مع مرور الزمن، ومن ثم تسهم في تعديل قواعد النظام الدولي الراهن، وتدعم صيغة التعددية القطبية التي تطالب بها بكين وموسكو تحديدًا.

ثانياً: فشل مجلس الأمن الدولي في حل الازمات الدولية:

كشفت الحرب الروسية الأوكرانية عن فشل مجلس الأمن الدولي في الحد من الأزمات والحروب بين القوى الكبرى، وخصوصا عندما تكون الدولة عضوا دائما في المجلس، وفي ظل تمكن روسيا على مدار الحرب من منع تمرير أي قرار داخل مجلس الأمن بشأن أوكرانيا لامتلاكها حق النقض (الفيتو)، اتجهت الدول الغربية إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، للتصويت على مشروعات القرارات التي تدين الغزو الروسي لأوكرانيا، التي حظيت بتوافق واسع النطاق. فعلى سبيل المثال وفي أحدث قرار للجمعية العامة للأمم المتحدة، الذي تزامن مع الذكرى الأولى للحرب الروسية الأوكرانية، 23 شباط 2023، الذي أعاد تأكيد الالتزام بوحدة أراضي أوكرانيا، ومطالبة روسيا بسحب قواتها من الأراضي الأوكرانية، وتحقيق سلام شامل وعادل وفقًا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة. فمن إجمالي 193 دولة أعضاء في الأمم المتحدة، حصل القرار غير الملزم على تأييد 141 دولة (بنسبة 73 % تقريبًا)، مقابل اعتراض سبع دول هي: "روسيا، بيلاثروسيا، سوريا، كوريا الشمالية، مالي، نيكاراجوا، واريتريا". فيما امتنعت 32 دولة عن التصويت من بينها الصين والهند. وإجمالًا حظيت القرارات الثلاثة السابقة المتعلقة بالعدوان الروسي، التي صوّتت عليها الجمعية العامة بعدد أصوات يتراوح ما بين 140 و143 صوتًا، فيما صوّتت خمس دول بشكل دائم ضدها، هي: "روسيا، بيلاروسيا، سوريا، كوريا الشمالية، واريتريا". وامتنعت أقل من 40 دولة عن التصويت، وهو ما يدل على ضرورة تعديل أسس العضوية الدائمة في مجلس الأمن، الذي لم يجرِ عليه أي تعديل منذ تفكك الاتحاد السوفييتي، ولا تزال المناقشات تشير إلى الاتحاد السوفييتي، وليس روسيا، كأحد الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (بوبوش، 2022: 22).

ثالثاً: عودة الصراع النووي إلى الواجهة:

أكدت الإستراتيجية الروسية العسكرية الصادرة في عامي 2014 و2020 أن الاتحاد الروسي يحتفظ بالحق في استخدام الأسلحة النووية ردا على استخدامها أو استخدام أسلحة الدمار الشامل ضده أو ضد حلفائه، وأيضا في حالة حدوث عدوان على الاتحاد الروسي بأسلحة تقليدية، وذلك عندما يكون وجود الدولة موضع تهديد. وقد أعلن الرئيس الروسي "بوتين" عن وضْع الترسانة النووية في حالة تأهب يوم 27 شباط 2022، بعد ثلاثة أيام فقط على بدء الحرب ضد أوكرانيا، وجرى تفسير هذه الخطوة باعتبارها "رسالة نووية واضحة" موجهة إلى الغرب، وجاءت الإشارة النووية الثانية عندما أعلنت روسيا على لسان الرئيس الروسي "بوتين" في 25 حزيران 2022 عن تزويده للدولة الحليفة بأنظمة صواريخ "إسكندر- إم" التي يمكن تحميلها رؤوساً نووية، فروسيا مستعدة لنشر نظام دفاعي نووي، مع ما يعنيه ذلك من حالة تأهب جدّية على حدود أوروبا وحلف الناتو، وتَبِعَ ذلك تصريح للرئيس البيلاروسي ألكسندر لوكاشينكو، أوردته وسائل إعلامية في 27 آب 2022، مفاده بأن "مقاتلات سوخوي سو-24 البيلاروسية باتت جاهزة لحمل أسلحة نووية"، في تطوّر من شأنه تعزيز المخاوف العالمية(Ocampo, 2022). وقد أعرب الأمين العام لحلف الناتو "ينس ستولتنبرج"، عن قلقه البالغ إزاء قرار الرئيس الروسي بوتين، فيما نددت الولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية، لا سيما ألمانيا بذلك القرار، وقد يكون يستهدف في الأساس التأثير على المفاوضات مع الجانب الأوكراني، خاصةً أن القرار جاء متزامناً مع دعوات للقاء بين البلدين للتباحث حول التصعيد في أوكرانيا.

وتعكس حالة إعلان روسيا إمكانية توظيف الأسلحة النووية في حربها ضد أوكرانيا، إحدى وسائل تصدير الضغوط إلى الخصوم، خاصةً في ظل وجود تضامن غربي واسع لفرض عقوبات صارمة ضد روسيا، وفرض عقوبات نوعية تمثل ضربة قاصمة للاقتصاد الروسي، وهو ما يرتبط بتوجُّه بيلاروسيا نحو إمكانية السماح باستضافة أسلحة نووية روسية، وكذلك تصريحات بعض المسؤولين الروس عن إمكانية دخول العالم حرباً عالميةً نوويةً. وقد يوفر هذا التلويح النووي فرصة من أجل ردع الخصوم وتفادي تصعيد أكبر فيما يتعلق بمسألة العقوبات في المدى المنظور.

الخاتمة:

تناولت هذه الدراسة الحرب الروسية- الأوكرانية ومدى التغيير في شكل النظام الدولي، حيث حاولت هذه الدراسة التعريف بماهية الحرب الروسية الأوكرانية وتداعياتها الإقليمية والدولية، وتبيان أهم المواقف الدولية من الحرب الروسية- الأوكرانية، وتبيان تأثير الحرب الروسية الأوكرانية على سمات وحدود التغير في شكل النظام الدولي.

واستخدمت هذه الدراسة المنهج التاريخي، والمنهج الوصفي التحليلي، ومنهج صنع القرار، لغايات الإجابة عن أسئلة الدراسة. وانطلقت هذه الدراسة من فرضية رئيسة مؤداها أن الحرب الروسية- الأوكرانية لها تداعيات على شكل النظام الدولي. واحتمالات قيام نظام دولي جديد. كما أشارت هذه

الدراسة إلى أن شكل النظام الدولي الراهن سيبقى مرهونا جزئيًا بنتائج الحرب الروسية- الاوكرانية، والطريقة التي ستنتهي بها، وحجم المكاسب إن وجدت التي ستحصل عليها روسيا، ما سيشكل محددات رئيسية لطبيعة الدور الروسي المحتمل في المرحلة المقبلة كقوة عظمى ذات تأثير مباشر على قواعد النظام الدولي، وبما يؤدي إلى تعزيز مبدأ التعددية القطبية. كما أن إزاحة الولايات المتحدة عن موقع القيادة للنظام الدولي يتطلب الكثير من الجهود، ليس فقط من قبل الصين وروسيا، بل من عدد كبير من دول العالم تتفق معهما على ضرورة تغيير القواعد التي يبني عليها النظام الدولي سياسيًا واقتصاديًا وتجاريًا ومؤسسيًا. فالتفاوت في القدرات التي تتمتع بها الولايات المتحدة، تمكنها من مواجهة واحتواء محاولات وعمليات تعديل قواعد النظام الدولي على المدى المتوسط، أما على المدى الأبعد فقد يتغير الأمر بدرجة ما لا سيما أن استمرار الصعود الصيني اقتصاديًا وعسكريًا، وترسخ قدر من التحالف الوثيق مع روسيا حال خروجها منتصرة بشكل أو بآخر. ومن ثم فإن الاتجاه إلى تعديل كبير في هيكل النظام الدولي يتطلب جهودًا متعددة، ومساحة زمنية طويلة نسبيًا، ومشاركة أكبر عدد ممكن من الدول، مع الأخذ في الاعتبار أن الولايات المتحدة لن تقف مكتوفة الأيدي، وستعمل على تعطيل بناء تلك الآليات البديلة، أو خفض تأثيراتها إلى أقل قدر ممكن. خلصت الدراسة إلى أن آثار هذه الحرب فيما يتعلق بشكل النظام الدولي، يعتمد بصورة رئيسية على نتائج هذه الحرب والتي قد تدفع تداعياتها إلى تغيير جذري في شكل النظام الدولي الراهن باتجاه نظام غربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية أكثر هيمنة وأحادية، أو باتجاه نظام دولي متعدد الأقطاب.

النتائج:

توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج والتي كان أهمها ما يلي:

1. أحدثت الحرب الروسية الأوكرانية تغييرات جوهرية في البيئة الأمنية الأوروبية؛ فقد أعادت نمط الحروب العسكرية التقليدية، ونمط الأمن العسكري إلى المشهد، والتي كانت أهميتها تعود لصالح التهديدات الأمنية غير التقليدية والأمن الشامل.
2. تنظر الدول الأوروبية إلى التهديد" الروسي للأمن الأوروبي، سواء عبر ضم روسيا لشبه جزيرة القرم عام 2014، أو عبر غزوها لأوكرانيا على أنه تهديد أوروبي داخلي، وهو ما يستدعي التعامل معه بطريقه مختلفة عما لو كان تهديدا لها من خارجها وبما يعني ضرورة تفهم مطالب الأمن الروسية.
3. كشفت الحرب الروسية الأوكرانية عن فشل مجلس الأمن الدولي في الحد من الأزمات والحروب بين القوى الكبرى، وخصوصا عندما تكون الدولة عضوا دائما في المجلس.
4. عودة الصراع النووي إلى الواجهة، فقد أكدت الحرب الروسية الأوكرانية أن استخدام أسلحة الدمار الشامل تكون ممكنة ومحتملة الحدوث عندما يكون وجود الدولة التي تملك أسلحة نووية موضع تهديد.
5. خلصت الدراسة إلى أن آثار هذه الحرب فيما يتعلق بشكل النظام الدولي، يعتمد بصورة رئيسية على نتائج هذه الحرب والتي قد تدفع تداعياتها إلى تغيير جذري في شكل النظام الدولي الراهن باتجاه نظام غربي بقيادة الولايات المتحدة الامريكية أكثر هيمنة وأحادية، أو باتجاه نظام دولي متعدد الاقطاب.

التوصيات:

أوصت الدراسة بما يلي:

1. يجب توحيد كافة الجهود الدولية لايجاد حلول جذرية ترضي مختلف الأطراف وتعمل على إيقاف الحرب الروسية- الأوكرانية والتي ما زالت مستمرة لغاية هذا اليوم.
2. تفعيل دور مجلس الأمن الدولي في حفظ الأمن والسلم الدوليين وخصوصا عندما يكون أحد طرفي الصراع إحدى الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي.
3. محاولة إبعاد أوكرانيا نظرا لموقعها وأهميتها الاستراتيجية للعديد من القوى الدولية عن أي تحالفات قد تلحق الضرر في مصالح هذه القوى مما يؤدي إلى افتعال الأزمات والحروب الدولية.
4. على دول العالم كافة والدول الغربية على وجه الخصوص أن تدرك خطورة استمرار الحرب الروسية- الأوكرانية وأثرها السلبي على أمن الطاقة والأمن الغذائي العالمي والتهديد باستخدام الاسلحة النووية وبالتالي دفع كل ما تملكه من وسائل القوة لديها لمحاولة إنهاء هذه الحرب.

ضرورة سعي دول العالم الثالث بشكل عام والدول العربية على وجه الخصوص لإعادة النظر في بناء علاقاتها وتحالفاتها الدولية من أجل الخروج من حالة التبعية السياسية والأمنية والاقتصادية للدول الأخرى، ومحاولة الاستفادة ما أمكن من تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية، بما يحقق أهدافها ومصالحها الوطنية ويعزز مكانتها الدولية.

المصادر والمراجع

أمين، ن. (2014). التداعيات الإقليمية والدولية لأزمة القرم. *مجلة كلية الحقوق للعلوم القانونية والسياسية، جامعة كركوك*، (10)، 334.

بوبوش، م. (2022). *الإشكاليات القانونية للحرب الروسية-الأوكرانية 2022*. القاهرة: المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية.

الحمراني، م. (2018). الأزمة الأوكرانية وأثرها على مستقبلها الجيوبوليتيكي. *مجلة كلية التربية الأساسية*، 353(24)، 101.

الخياط، ع. (2022). *الحرب الروسية الأوكرانية وملامح ظهور نظام دولي جديد في ضوء النهوض الإقتصادي للصين*. جامعة كربلاء: مركز الدراسات الإستراتيجية.

الراشد، أ. (2017). الولايات المتحدة ومستقبل قيادة العالم: انحسار الفرص وتنامي الإشكاليات والتحديات. *مجلة آراء حول الخليج*، 1(123)، 50-85.

راشد، ب. (2014). تهديد جيواستراتيجي: حسابات القطب الروسي بالأزمة الأوكرانية. *مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية القاهرة*، 169، 122.

رضا، ر.، ربيع، أ. (2022). *يكشف حقيقة طلب الولايات المتحدة إغلاق قناة الموسم أمام السفن الرومية*. متاح على الرابط *https://bit.ly/3HBT2IK*.

زيادة، إ. (2022). *أزمة أوكرانيا، نقطة تحول لقواعد الغرب في مكافحة الإرهاب*. الاتحاد الأوروبي: دراسات مكافحة الإرهاب.

ستيفاني، ب.، وأندرو، ر. (2017). *العلاقات الأوروبية مع روسيا: تصورات التهديد والاستجابات والاستراتيجيات في أعقاب الأزمة الأوكرانية*. سانتا مونيكا، كاليفورنيا: مؤسسة راند.

سليمان، م. (2022). *التداعيات والمسارات المحتملة للعملية العسكرية الروسية في أوكرانيا*. القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية.

سليمان، م. (2022). التداعيات والمسارات المحتملة للعملية العسكرية الروسية في أوكرانيا. *مجلة السياسة الدولية*، 5(44)، 50-95.

سورنسن، يورغ (2020). *إعادة النظر في النظام الدولي الجديد*. ترجمة: أسامة الغزولي، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

الشيشي، ر. (2022). *أثر الحرب الروسية الأوكرانية على مستقبل الأمن الأوروبي*. ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي.

طاهر، ق. (2021). *تحولات النظام الدولي واحتمالية تراجع الهيمنة الأمريكية*. مركز المستقبل للدراسات الإستراتيجية.

عازم، ابتسام (2022) هل يمكن حرمان روسيا من عضوية مجلس الأمن وحق استخدام الفيتو؟ العربي الجديد، متاح على الرابط: *https://bit.ly/3hW3J01*.

عبد الحليم، إ. (2022). هل تتحول الحرب الأوكرانية إلى كارثة إستراتيجية لموسكو؟، متاح على الرابط: *https://bit.ly/3KIfDXP*.

عبد الحي، و. (2022). انعكاسات الأزمة الأوكرانية على العالم العربي والقضية الفلسطينية. *مركز الزيتونة للدراسات*.

نافع، ب. الأزمة الأوكرانية تفجر الصراع على أوروبا من جديد. قطر: *مركز الجزيرة للدراسات* 17 مارس 2014، ص3-4.

هلال، ع. (2022). تأثير الحرب الروسية – الأوكرانية في النظام العالمي. *السياسة الدولية*، 228، 74.

References

Ayres, S. (2014). *Is it too late for Kyiv to woo Russian-speaking Ukraine*?. The Christian Science Monitor. Retrieved 25 February 2015.

Billy, P. (2022). *How Putin's Denial of Ukraine's Statehood Rewrites History*. Time. Retrieved 28 February 2022.

Cathcart, W. (2014). *Putin's Crimean Medal of Honor, Forged Before the War Even Began*. The Daily Beast.

Cordesman, A (2014). *Russia and the 'Color Revolution*. Center for Strategic and International Studies.

Golani, H. Y. (2011). Two decades of the Russian Federation's foreign policy in the Commonwealth of Independent States: The cases of Belarus and Ukraine. In *The European Forum at the Hebrew University of Jerusalem Working Papers*.

Indra, O., & Daniel, F. (2015). Financial Sanctions Impact Russian Oil, Equipment Export Ban's Effects Limited. *Oil and Gas Journal*, 113(8), 66–72.

Isfahani, A., & Farahmand, S. (2022) Russia-Ukraine War and the Future of International Order. *Journal Article*, 19 (1), 7-12.

Kammer, A. (2022). How War in Ukraine Is Reverberating Across World's Regions. *imf.org/en/Blogs/Articles*.

Mackinnon, M. (2014). *Globe in Ukraine: Russian-backed fighters restrict access to Crimean city*. Toronto: The Globe & Mail.

McDermott, R. (2016). *Brothers Disunited: Russia's use of military power in Ukraine*. London.

Mearsheimer, J. (2019). Bound To Fail: The Rise and Fall of the Liberal International Order. *International Security*, 43(4), 48-49

Merchant, N. (2022). *US intel predicted Russia's invasion plans. Did it matter?*. Associated Press. Photographs by Alexei Alexandrov.

Mykhnenko, V. (2020). Causes and Consequences of the War in Eastern Ukraine: An Economic Geography Perspective. *Europe-Asia Studies*, 72(3), 528–560.

Ocampo, D. (2022). Will Ukraine's Tragedy Spur UN Security Council Reform?. Project-Syndicate.org, March 3, 2022. *https://bit.ly/3wFZxtO*.

Taylor, A. (2022). *Russia's attack on Ukraine came after months of denials it would attack*. The Washington Post. Photograph by Evgeniy Maloletka (Associated Press). Nash Holdings.

Traynor, I. (2014). *Western nations scramble to contain fallout from Ukraine crisis*. The Guardian.

Waxman, O. (2022). *Historians on What Putin Gets Wrong About 'Denazification' in Ukraine*. Time. Retrieved 6 March 2022.

Wilson, A. (2016). The Donbas in 2014: Explaining Civil Conflict Perhaps, but not Civil War. *Europe-Asia Studies*. 68(4), 631–652.

Wilson, J. L. (2009). Colour Revolutions. *The view from Moseaw and Beijing Journal 370, Communst studies and transmition Politics*, 25.